

لن يتوانى في الحفاظ على المصالح ودعم وتأييد المطالب المحقة الديحاني: «اتحاد العمال» يدعم الوقفة التضامنية لمهندسي البترول من الخريجين الجدد

كبير من العاملين في ادارات ومؤسسات الدولة، إلا أنه لا بد من استثناء بعض الفئات العمالية المتضررة جراء تطبيقه. ومن الضروري استثناء القطاع النفطي بالدرجة الأولى من هذا التطبيق، لخصوصية هذا القطاع وأهميته الاقتصادية.

بدوره، صرح م. فلاح السوري - رئيس الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت يتابع عن كذب مجريات الأمور حول ما يعانیه الطلبة الخريجون الجدد ومهندسو البترول من ظلم وإجحاف بعدم قبولهم في شركات القطاع النفطي وقال إننا في هذا الصدد إذ نؤكد أن أبناء البلد أولى بالتعيين، وأن الاستفادة من الكفاءات الشابة من العناصر الوطنية من المهندسين والخريجين الجدد إنما هو أمر يجب الأخذ به للقضاء على مشكلة البطالة وأيضاً إلى المساهمة في إحلال سياسة التكويت في القطاع النفطي.



• أحمد الديحاني



• فلاح السوري

عمال الكويت يدعم ويساند كل القوانين والإجراءات الحكومية الإيجابية التي تعود بالفائدة على المواطنين بصورة عامة والعاملين على وجه الخصوص، غير أنه لا بد من وجود استثناءات للفئات المتضررة من هذه القوانين. وهذا ما ينطبق على البديل الاستراتيجي الذي قد يعود بالفائدة على عدد

جدا في الشركات النفطية مما يؤكد ضرورة اخذ هذا الواقع بعين الاعتبار من أجل تعزيز دور العمالة الوطنية في تلك الشركات، وصولاً إلى تكويت القطاع النفطي بالكامل بما في ذلك عمالة المقاول التي يجب أن يوضع برنامج زمني لتكويتها. وأكد الديحاني أن الاتحاد العام

أعلن نائب رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، أحمد الديحاني، دعم الاتحاد العام للوقفة التضامنية التي دعا إليها اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والنقابات النفطية للمطالبة بتكويت القطاع النفطي، وتأييداً لمهندسي البترول من الخريجين الجدد. وقال الديحاني في تصريح صحفي له، إن الاتحاد العام لعمال الكويت الذي يمثل كل فئات العمال والموظفين من جميع القطاعات الاقتصادية، يشكل المظلة التضامنية التي تدافع عن حقوق ومصالح العاملين، ولن يتوانى في القيام بكل ما يتطلبه ذلك من أنشطة وإجراءات في سبيل الحفاظ على تلك المصالح ودعم وتأييد المطالب المحقة لأي فئة عمالية، ولا سيما فئة الشباب من المهندسين والخريجين الجدد. ومن الواضح وفق تقارير وبيانات ديوان المحاسبة، أن نسبة العمالة الوطنية متدنية

ستسهم في إبراز الدور الاستراتيجي والمحوري للصناعة البترولية «أوبك» وأمانة «مجلس التعاون» توقعان مذكرة تفاهم في مجال الإعلام البترولي

فيما بينهما لتفعيل الدور الذي يقوم به الإعلام البترولي للوصول إلى رؤية مشتركة حول المستجدات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالصناعة البترولية. ووقع مذكرة التفاهم نيابة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمين العام الدكتور عبداللطيف الزياني في حين وقعها نيابة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك الأمين العام عباس النقي. وتهدف المذكرة التي تم توقيعها بمبنى المقر الدائم للمنظمات العربية بالكويت إلى وضع اطار للتعاون بين الجانبين في مجال الإعلام البترولي وتبادل الخبرات والمعلومات والتنسيق في المحافل الدولية وفقاً للأمنيات واللوائح المعمول بها لدى الطرفين فضلاً عن التنسيق والتعاون في تأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية في مجال الإعلام البترولي. وتتضمن بنود المذكرة ربط قواعد بيانات المكتبات الالكترونية بين الجانبين فضلاً عن تعزيز التعاون والتنسيق فيما يخص المواقع الإلكترونية والتواصل الاجتماعي وغيرها بقدر الإمكان.



• عباس النقي

البيئة وتغير المناخ». وأفاد بأنه منذ ذلك التاريخ تم تبادل العديد من الزيارات الرسمية بين كبار المسؤولين في الجانبين كما تم عقد العديد من الندوات الفنية والاجتماعات التنسيقية بين المختصين إلى جانب وجود خمس من الدول العربية الخليجية الأعضاء في منطقتي أوبك ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأكد أن توقيع المذكرة يأتي أيضاً انطلاقاً من الرغبة المشتركة بين الجانبين في تعزيز ودعم روابط التعاون المشترك وتنمية العلاقات

أعلن الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك عباس النقي توقيع مذكرة تفاهم في مجال الإعلام البترولي مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية معتبراً إيهاها بداية مرحلة جديدة من التعاون البناء والمثمر بين الجانبين. وقال النقي أمس على هامش توقيع المذكرة إن مذكرة التفاهم ستسهم في إبراز الدور الاستراتيجي والمحوري للصناعة البترولية في الدول الأعضاء على صعيد صناعة الطاقة العالمية وأضاف أن المذكرة ستسهم أيضاً في «التنسيق المشترك للدفاع عن المصالح البترولية في الدول الأعضاء وتقنين الشائعات والمعلومات غير الدقيقة عن الصناعة البترولية والتي يتم ترويجها غالباً في بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الأجنبية». وأوضح أن العلاقات الثنائية بين المنظمة وأمانة مجلس التعاون والتي بدأت منذ السنوات الأولى لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 تتميز بالمتانة والأصالة «ولا تزال وثيقة خاصة في المجالات الإعلامية والاقتصادية والإحصائية والتدريب وقضايا

النفط الكويتي انخفض ليبلغ 67.21 دولاراً للبرميل



• انخفاض سعر برميل النفط الكويتي

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 36 سنتاً في تداولات أول أمس ليبلغ 67.21 دولاراً مقابل 67.57 دولاراً للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في نحو 4 أشهر أول أمس مدفوعة باحتمال تصعيد اتفاق خفض الإنتاج الذي تقود منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك وروسيا بالإضافة إلى مؤشرات على تراجع في مخزونات الخام الأميركية.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 38 سنتاً ليصل عند التسوية إلى مستوى 67.54 دولاراً كما ارتفع سعر برميل النفط الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 57 سنتاً ليصل إلى مستوى 59.09 دولاراً.

الفالح: قطاع النفط يحتاج استثمارات بـ11 تريليون دولار

إذا كانت الإدارة الأميركية ستدعم الإعفاءات، التي منحها لمشترى الخام الإيراني، والتي من المقرر أن تنتهي في مايو المقبل، قال الفالح: «حتى نرى أنها تضر بالمستهلكين، حتى نرى التأثير على المخزونات، لن نغير المسار». وأكد وزير الطاقة أن الاقتصاد العالمي في مركز جيد، مرجحاً عدم ترك الإنتاج دون توجيه في النصف الثاني من العام الحالي. وأضاف: «نعتقد أن تخمة مخزونات النفط، لن تنخفض في النصف الأول من 2019، نحتاج إلى خفض تخمة النفط قبل بحث تخفيف تخفيضات الإنتاج». مؤكداً أن الاجتماع المقبل لـ «أوبك+» سينعقد في 25-26 يونيو في فيينا.

بوجهان تحركات مجموعة المنتجين. وأوضح أن الولايات المتحدة لا تمارس ضغوطاً لزيادة الإمدادات، مضيفاً «لسنا تحت ضغط سوى ضغط السوق. طالما ترتفع مستويات المخزونات ونحن بعيدون عن المستويات العادية، سنظل على مسار توجيه السوق نحو التوازن». وتضم لجنة المراقبة الوزارية المشتركة أكبر منتجي النفط السعودية وروسيا وترقب سوق النفط ومستويات الامتثال لتخفيضات الإنتاج. وقال «هناك توافق أيضاً على أنه مهما حدث، يجب أن تبقى على المسار حتى نهاية يونيو المقبل». ويسأله حول ان كانت لديه معلومات عما

قال خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إن تقديرات قطاع النفط تظهر الحاجة إلى استثمارات بقيمة 11 تريليون دولار على مدى العامين المقبلين لتلبية نمو الطلب على الخام. وأكد الفالح، أنه على ثقة من أن منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك والشركاء من خارجها سيبلغون مستوى الامتثال الكامل للتخفيضات، بل سيتجاوزونه في الأسابيع المقبلة. وأشار قبل اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في باكو عاصمة أذربيجان أمس، إلى أن مستويات المخزون والاستثمارات النفطية هما العاملان الأساسيان اللذان

90% معدل امتثال «أوبك+» لتخفيضات الإنتاج في فبراير



• إلغاء اجتماع «أوبك» الاستثنائي في 17 و18 أبريل المقبل

تسري الإجراءات الحالية القاضية بالحد من الإنتاج حتى يونيو المقبل، وكان قد تم تعزيزها في ديسمبر 2018. كما تعهدت الدول الأعضاء الحليفة مع «أوبك» بخفض إنتاجها بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا لدعم أسعار الخام.

وعشر دول أخرى، وهي لا تتمتع بسلطة اتخاذ قرارات وتكتفي بالتصديق للاجتماعات الرسمية المقبلة لمنظمة «أوبك». لكن وجود ممثلين عن العمالين النفطيين، السعوديين وروسيا، يعطي ثقلاً للاجتماع. ومن المقرر أن

ألغت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، اجتماعها المزمع في أبريل المقبل على أن تقرر بدلاً من ذلك ما إذا كانت ستدعم تخفيضات إنتاج النفط في يونيو المقبل، عندما تكون الأسواق قادرة على تقييم الأثر الكامل لعقوبات الولايات المتحدة في إيران والأزمة في فنزويلا. وأوصت لجنة وزارية بين «أوبك» وحلفائها أول أمس، بإلغاء اجتماع الاستثنائي المقرر له في 17 و18 أبريل المقبل، ما يعني أن المحادثات العادية المقبلة ستعقد في 25 و26 يونيو 2019. وقالت «أوبك» في بيان إن معدل الامتثال الكلي لتخفيضات مجموعة «أوبك+» لشهر فبراير الماضي بلغ 90%.

النفطي عن تأثير العوامل الجيوسياسية، معتبراً أن الشراكة الجديدة الاستراتيجية بين «أوبك» وخارجها تتطلع إليها السوق وستكون من أبرز العوامل الداعمة لها في الفترة المقبلة. وذكر أن «أوبك» تركز في هذه المرحلة على علاج الفائض في مستوى المخزونات، وهو ما سيدفع نحو توازن العرض والطلب في السوق، مشيراً إلى إيجابية تمسك «أوبك» بخصم الإنتاج لحين تحقيق الأهداف المرجوة والتأثير على السوق على نحو جيد، لافتاً إلى اهتمام «أوبك» بمراجعة مصالح المستهلكين أيضاً وعلى قدم المساواة مع المنتجين، لأن السوق في النهاية تحتاج إلى رضا كل الأطراف. من جانبه، قال ماركوس كروج كبير محلي شركة أيه كترولول لأبحاث النفط والغاز: إن تركيز «أوبك» على إنعاش الأسعار يأتي لدعم الاستثمارات الجديدة، خاصة في ضوء تقديرات واسعة لنمو الطلب على النفط الخام بمستويات كبيرة في العقدين المقبلين، لافتاً إلى أن تعافي الاستثمارات عقب أزمة عام 2014 جاء بطيئاً وأقل من طموحات وتوقعات السوق.

التمسك باتفاق خفض الإنتاج محللون: إلغاء اجتماع «أوبك» في أبريل فاجأ أسواق النفط



سيتم مناقشتها خلال الشهرين المقبلين. وأشاروا إلى أن هذا الأمر سيكون له انعكاس إيجابي على السوق فور الإعلان عنه، موضحين أن تقليص أنشطة المضاربة في السوق ستؤدي أيضاً إلى سرعة استقرار وتوازن السوق.

وصف مخصصون إعلان «أوبك» إلغاء اجتماع الوزراء لدول المنظمة وخارجها في فيينا أبريل المقبل بأنه مفاجأة للسوق، ولكنها ستكون إيجابية التأثير في ظل تأكيد خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، على التمسك باتفاق خفض الإنتاج الذي طبق مطلع العام الحالي. ويقتضي الاتفاق بخضم 800 ألف برميل يوميا من إنتاج «أوبك» و400 ألف برميل يوميا من إنتاج دول خارج «أوبك». وأشار المختصون إلى نجاح اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة الإنتاج في باكو، التي تضم أعضاء من دول «أوبك» وخارجها، موضحين أن إلغاء الاجتماع في أبريل ربما لعدم الحاجة إلى تقييم سياسات الإنتاج في هذه المرحلة، وعلى الأرجح سيتم الانتظار إلى نهاية النصف الأول لإجراء هذا التقييم. وعزا المختصون إلغاء الاجتماع إلى عدم اتساح الصورة كاملة لتأثير العقوبات الأميركية على إيران وفنزويلا، خاصة أن مايو المقبل سينتهي البت في تجديد التنازلات الممنوحة لثماني دول مشترية للنفط الإيراني. ولفت المختصون إلى تأكيد الوزير الفالح بأن شهر أبريل المقبل يعد موعداً مبكراً لتقييم سياسات الإنتاج في ضوء المعطيات الأخيرة الخاصة بتنامي الحسائر في الإنتاج الفنزويلي تحديداً إلى جانب الطفرات المتلاحقة في الإمدادات الأميركية، التي تجعل وفرة المعروض تهيمن على السوق على مدار العام بحسب تقديرات «أوبك». وأشار المختصون بإعلان الفالح عن التوصل إلى تقدم جيد في ميثاق التعاون الجديد بين «أوبك» وخارجها، لافتين إلى أن مسودة الميثاق الجديدة

«رينج»: تراجع استثمارات النفط والغاز إلى 500 مليار دولار

أوضحت المحللة الصينية أنبر لي من شركة «رينج» الدولية، أن تراجع الاستثمارات العالمية والنفط والغاز من 900 مليار دولار عام 2014 إلى 500 مليار دولار حالياً بحسب تأكيدات وزير الطاقة في باكو يعد بلا شك تحدياً واسعاً يتطلب مزيداً من الجهود المتضافرة بين كل أطراف الصناعة من أجل التعافي واستعادة الزدهار السابق لتأمين الإمدادات النفطية على المدى الطويل.

وذكرت أن الاستثمارات في النفط الصخري الأميركي وحده غير كافية، خاصة أنه في أغلبية من المشروعات قصيرة المدى، لافتة إلى دعوة «أوبك» المنكورة إلى تأمين مستقبل أفضل للصناعة من خلال التركيز بشكل أكبر على استقرار السوق وإطلاق المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل. وقال أندريه باينيف المختص في شؤون الطاقة والمحلل البلغاري، إن تاكيد «أوبك» أنها لا تتعرض لضغوط سياسية، وأنها تتعامل فقط مع ضغوط السوق هو أمر إيجابي ويدعم استراتيجية «أوبك» التي تركز على محاولة عزل السوق

النفط قرب ذروة 2019 بفعل تخفيضات «أوبك» والعقوبات الأميركية

مما يمدد فعلياً تخفيضات الإمدادات السارية منذ يناير حتى يونيو على الأقل، حين من المقرر انعقاد الاجتماع المقبل. بدأت أوبك ومجموعة من المنتجين خارجها بما في ذلك روسيا، في التحالف المعروف باسم أوبك+، في كبح الإمدادات لوقف انخفاض حاد في الأسعار في النصف الثاني من 2018. حين تعرضت الأسواق لضغوط بسبب ارتفاع الإنتاج وكذلك جراء تباطؤ اقتصادي. ويقول المتعاملون إن الأسعار تلتقت مزيداً من الدعم بفعل العقوبات الأميركية على صادرات النفط من إيران وفنزويلا.

67.74 دولاراً للبرميل، أيضاً بالقرب من ذروة هذا العام البالغة 68.14 التي سجلتها في أواخر الأسبوع الماضي. وفي الصين، صدعت العقود الآجلة لخام شينغهاي، التي نشئت العام الماضي، 4.5% بالمقارنة مع الإغلاق السابق إلى 468.2 يوان 69.71 دولاراً للبرميل، مقترية هي الأخرى من أعلى مستوى في 2019 البالغ 475.7 يوان للبرميل الذي بلغته في فبراير.

وبهذا يصعب خام شينغهاي متداولاً بعلاوة فوق برنت عند حساب السعر بالدولار. وألغت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك أول أمس اجتماعها المزمع في أبريل،

اقتربت أسعار النفط من أعلى مستوياتها في 2019 أمس، مدعومة بتخفيضات الإمدادات التي تقودها أوبك. وتدعم العقوبات الأميركية المفروضة على إيران وفنزويلا الأسعار، لكن المتعاملين يقولون إن ارتفاع الإنتاج الأميركي ربما يكبح السوق. وبلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 59.14 دولاراً للبرميل، مرتفعة 5 سنتات بالمقارنة مع سعر التسوية السابق وبالقرب من أعلى مستوى في 2019 59.23 دولاراً الذي بلغته في الجلسة السابقة. وصدعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 20 سنتاً إلى

نفط عُمان يرتفع 27 سنتاً للبرميل

أظهرت بيانات صادرة عن بورصة دبي للطاقة، أمس، ارتفاع سعر نفط عمان تسليم مايو المقبل، بواقع 27 سنتاً للبرميل. وأشارت البيانات إلى أن سعر نفط عمان تسليم مايو، ارتفع إلى 67.71 دولاراً للبرميل، مقارنة بسعره أول أمس، عند 67.44 دولاراً. وبحسب البيانات، بلغ سعر النفط العماني تسليم شهر يونيو 67.44 دولاراً للبرميل، بارتفاع 27 سنتاً للبرميل عن مستوياته السابقة، البالغة 67.17 دولاراً للبرميل. وارتفع سعر خام نايمكس الأميركي بالعقود الآجلة تسليم أبريل 0.24%، ليصل إلى 59.23 دولاراً للبرميل، رابحاً 14 سنتاً للبرميل.

وصعد كذلك سعر خام برنت تسليم مايو 0.33%، ليصل إلى مستوى 67.76 دولاراً للبرميل، بمكاسب 22 سنتاً للبرميل عن مستوياته السابقة.